الفهرس

كلمة العدد (*Avant - propos*) 06

العلوم القانونية والإدارية

العولمة والتحولات القانونية : نهاية أم إعادة بعث الدولة – الأمة ؟

عصام نجاح 08

الآليات الممكنة لمواجهة إساءة استخدام المبعوث الدبلوماسي لحصاناته وامتيازاته الدبلوماسية

آمال عقابي 20

طرق تسوية المنازعات الاستثمارية في الاتفاقيات متعددة الأطراف التي صادقت عليها الجزائر – محكمة الاستثمار العربية نموذجا –

بوجلال صلاح الدين 31

حقوق الدفاع في مرحلة المحاكمة بين المواثيق الدولية والتشريع الجزائري

محمد بن مشيرح 52

طبيعة العلاقة بين الموظف العام والإدارة

حميد شاوش 68

التوجه الحديث لقضاء الإلغاء: رقابة التناسب

سماح فارة 83

الدور الإجرائي للقاضي الإداري في الإثبات: دراسة مقارنة

سمية كامل 104

المبررات العملية لإنشاء سلطات الضبط الاقتصادي" دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا "

عبد الوهاب مرابط 121

البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين في التجربة الدستورية الجزائرية

سعاد عمير 140

مظاهر المساس بالأمن القانوني في مادة القانون الجنائي الاستهلاكي

محمد شرايرية 156

اعتراض المراسلات، تسجيل الأصوات والتقاط الصور في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

جميلة محلق 174

عقود المشتقات المالية

بدرالدين براحلية 188

العلوم الاقتصادية والتسيير

واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وأثرها على سوق العمالة

فاطمة الزهراء عنان 202

نحو بناء اقتصاد معرفي في الجزائر: الواقع والتحديات

ظريفة سلايمية 225

تدخل الدولة ضرورة أم عائق ؟ – قطاع الطاقة الكهربائية أنموذجا–

شاكر قاسمي 238

العلاقة بين البنك والمؤسسة في ظل الانتقال من نمط الاستدانة إلى نمط الأسواق المالية حالة بورصة الجزائر

رضوان سوامس 255

نحو تطبيق أساليب رقابية تتلاءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية

رفيق شرياق/ خير الدين معطى الله 269

فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر(2000–2010)

وفاء حمدوش 291

كلمة العدد

يصدر العدد الثاني والأربعون (42) من مجلة التواصل ليعالج مسائل وإشكالات قانونية وأخرى اقتصادية ذات علاقة بالتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتحوّلات القانونية نتيجة التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية وتأثير العولمة. ولم تكن الجزائر بمنأى عن تلك التطوّرات وطنيا وعربيا وإقليميا ودوليا، لذلك اتّخذت معظم " أبحاث" هذا العدد "الجزائر" نموذجا للدّراسة.

أخذ الشطر القانوني في هذا العدد حصّة الأسد بإثنى عشر(12) بحثا موزّعة على خمسة (05) محاور :

أما المحور الأول فضمّ أربعة أبحاث في القانون الدولي؛ يتساءل صاحب مقال الافتتاح عن التأثيرات التي تحدثها العولمة وما يرافقها من تحوّلات قانونية على إعادة بعث الدولة – الأمة مقابل التقليل من تأثير دور دول عالمية. وحاول مؤلف البحث الثاني إيجاد الآليات والحلول الممكنة لمواجهة سوء استخدام المبعوث الدبلوماسي لحصاناتة الدبلوماسية التي شكلت ظاهرة عكّرت صفوة العلاقات السياسية بين الدول. وناقش البحث الثالث طرق تسوية المنازعات الاستثمارية في الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف العربيّة سواء بين الدول العربية أو بين إحدى تلك الدول والمستثمرين العرب، وهذا باللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية التي اتخذها الباحث نموذجا للدّراسة.

ويأتي آخر بحث في هذا المحور ليتناول بالدراسة آليات الدفاع في مرحلة المحاكمة في ظل الفوارق الموجودة بين القانونين الدولي والوطني.

ويضمّ المحور الثاني أربعة (04) أبحاث في القانون الإداري، عالج الأول إشكالية العلاقة بين الموظف العام والإدارة، إذ شكلت مصدر خلاف حول طبيعتها : هل هي علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ؟ أم هي علاقة عقدية يحكمها القانون العام ؟ أم تعرف بسبب الوظيفة التي يشتغلها الموظّف داخل المرفق العام تماشيا مع التكييف القانوني لهذه الرابطة ؟

ويتبع هذا البحث بآخر يتناول قضاء الإلغاء الذي يعتمد أساسا على مبدأ التناسب. عالج فيه المؤلف الخلاف القائم بين فقهاء القانون حول واقع هذه السلطة وبين ما تمارسه من رقابة.

وغير بعيد عن سلطة القاضي الإداري نطالع في البحث الموالي جانبا آخر من وظيفة هذا القاضي، وهو دوره بين الإجراءات الإدارية والإجراءات المدنية في ظل غياب شبه التام للقواعد القانونية لإجراءات المنازعات الإدارية . ويختتم المحور الثاني ببحث يناقش فيه صاحبه المبرّرات العلمية لإنشاء سلطات الضبط الاقتصادي معتمدا دراسة في الموضوع بين الجزائر وفرنسا. وقد كشف البحث عن عوائق عدّة تحول دون تحقيق المقاصد الأساسية لإنشاء هذه السلطات، يأتي على رأسها مواجهة المشكلات الاقتصادية في القطاعات الشبكية لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج بالتالي في الاقتصاد العالمي.

أما المحور الثالث المتعلّق بالقانون الدستوري فيتضمن بحثا واحدًا ناقش فيه صاحبه مبدأ التوازن بين غرفتي البرلمان في التجربة الدستورية الجزائرية باحثا عن العوامل التي تحول دون تحقق هذا المبدأ على أرض الواقع.

وفي محور خاص بالقانون الجزائي نطالع مقالين، يبحث الأول عن الأسباب التي تؤدي إلى المساس بما يطلق عليه "الأمن القانوني" في القانون الجنائي لحماية المستهلك في الجزائر، ويدعو تبعا لذلك إلى إعادة النظر في النصوص القانونية ذاتها على كثرتها .

وأما المقال الثاني فيناقش مدى شرعية الاستعانة بالوسائل الحديثة للكشف عن الجريمة والبحث عن مرتكبيها على المستويين الدولي والداخلي، مثل اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور، وهي الوسائل التي أخذ بها المشرّع الجزائري لما لها من أهمية في الحفاظ على الأمن من جهة، وارتفاع نسبة التعدي على الحياة الخاصة للمواطن بسبب مخالفة ضوابط استعمالها من جهة أخرى.

وأما آخر بحث من الشطر القانوني فأدرج في محور العقود المالية، يتناول بالدراسة الموقف القانوني المقارن من مخاطر التعامل بعقود المشتقات المالية في المنظومات المالية الأمريكية والأوروبية والإسلامية، وهي منظومات تنطوي على بذور أزمة النظام المالي.

وأما الشطر الاقتصادي فضم ستة (06) أبحاث مقسمة بالتساوي على محورين؛ عالج الأول موضوع البنوك والأسواق المالية، وتناول الثاني واقع السياسة الاقتصادية الجزائرية.

يفتتح المحور الأول ببحث يسلّط فيه صاحبه الضوء على العلاقة بين البنك والمؤسسة في ظل الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى نمط الأسواق المالية متخذا من بورصة الجزائر نموذجا للدّراسة. حاول المؤلف الوقوف على الأسباب التي أدّت إلى ركودها رغم عمليات الخوصصة والعدد الكبير للمصدّرين.

وفي دراسة موالية يعالج مؤلفها فعالية السياسة النقدية في الجزائر في التأثير على الحجم المعروض النقدي، وخاصّة بعد الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في العشرية الأولى من القرن الحالي، ويدعو إلى إصلاح أدواتها اعتمادا على واقع الوضع النقدي.

ويختتم هذا المحور ببحث عن الملاءمة في تطبيق الأساليب الرقابية بخصوصيتها المصرفية، ويدعو مؤلفاه إلى إعادة النظر في الأطر والأدوات الرقابية والإشرافية المتماشية مع هذه الخصوصية.

وأمّا المحور الثاني فيتناول واقع السياسة الاقتصادية الجزائرية، ويفتتح ببحث عن واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري بعد أن اتّجهت الدول إلى تطبيق جملة من الإصلاحات الجذرية والهيكلية في مختلف المجالات الاقتصادية وعلى رأسها سوق العمالة الذي يحتاج إلى يد عاملة ماهرة.

ويسعى صاحب البحث الموالي إلى تحليل مكانة الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات التكنولوجية والمعرفية، وتحديد الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالاقتصاد المعرفي في الجزائر.

وبالنظر إلى أهمية دور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية يتساءل صاحب البحث الأخير عن جدوى هذا التدخّل؛ هل هو ضرورة أم عائق في ظل النظرية الحديثة للتنظيمات، متّخذا من قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر عيّنة للدّراسة.

رئيس هيئة التحرير
أ.د الشريف بوشحدان